

أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم

وقال الإمام شمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري : إذا أراد المدير أن يصنع ذهباً نظيراً ما صنعتها الطبيعة من الزئبق والكبريت الطاهرين فيحتاج إلى أربعة أشياء : . كمية كل واحد من ذئبق الجزئين . وكيفيته .

ومقدار الحرارة الفاعلة للطبخ .

وزمانه وكل واحد منها عسر التحصيل .

وأما إن أراد ذلك بأن يدبر دواء وهو المعبر عنه بالإكسير مثلاً ويلقيه على الفضة ليمتزج بها ويستقر خالداً حال جميع المعادن وخواصها وإن استخرجه بالقياس فمقدماته مجهولة ولا خفاء في عسر ذلك ومشقته انتهى .

وقال الصفدي : زعم الطبيعون في علة كون الذهب في المعدن إن الزئبق لما كمل طبخه جذبته إليه كبريت المعدن فاجنه في جوفه لئلا يسيل سيلان الرطوبات فلما اختلطا واتحدا وزالت الحرارة الفاعلة للطبخ وزمان تكون الذهب وكل منهما عسر التحصيل .

وأما إن أراد ذلك بأن يدبر دواء وهو المعبر عنه بالإكسير مثلاً ويلقيه على الفضة في طبخها ونضجها انعقد من ذلك ضروب المعادن فإن كان الزئبق صافياً والكبريت نقياً واختلطت أجزاءهما على النسبة وكانت حرارة المعدن معتدلة لم يعرض لها عارض من البرد واليبس ولا من الملوحة والمرارة والحموضة (2 / 459) انعقد من ذلك على طول الزمان الذهب الإبريز .

وهذا المعدن لا يتكون إلا في البراري الرملية والأحجار الرخوة ومراعاة الإنسان النار في عمل الذهب بيده على مثل هذا النظام مما تشق معرفة الطريق إليه والوصول إلى غايته : . فيا دارها بالخيف إن مزراها ... قريب ولكن دون ذلك أهوال .

وذكر يعقوب الكندي في رسالته : تعذر فعل الناس لما انفردت الطبيعة بفعله وخداع أهل هذه الصناعة وجهلهم وبطل دعوى الذين يدعون صناعة الذهب والفضة .

قال المنكرون : لو كان الذهب الصباغي مثلاً للذهب الطبيعي لكان ما بالصناعة مثلاً لما بالطبيعة ولو جاز ذلك لجاز أن يكون ما بالطبيعة مثلاً لما بالصناعة فكنا نجد سيفاً أو سريراً أو خاتماً بالطبيعة وذلك باطل .

وقالوا أيضاً : الجواهر الصابغة إما أن تكون أصبر على النار من المصبوغ أو يكون المصبوغ أصبر أو تكونا متساويين .

فإن كان الصابغ أصبر وجب أن يكون المصبوغ أصبر ووجب أن يفنى الصابغ ويبقى المصبوغ على حاله الأول عريا من الصيغ .
وإن تساويا في الصبر على النار فهما من جنس واحد لاستوائهما في المصابرة عليها فلا يكون أحدهما صابغا ولا مصبوغا وهذه الحجة الثانية من أقوى حجج المنكرين